دولة الكويت

وزارة المالية

إدارة الاقتصاد الكلي والسياسة المالية

موازنة المواطن

دليل المواطن الكويتي لميزانية العام المالي 2011/2012

ما هي موازنة المواطن؟ ولماذا تهمك؟

- هي دليلك لمعرفة ميزانية دولة الكويت.
- هي الوسيلة التي من خلالها تعرف ما هي إيرادات دولة الكويت وفيما تنفق.
- هي الوسيلة التي تمكنك من معرفة إنفاق الدولة على الخدمات العامة التي تمس حياتك اليومية كالتعليم والصحة وخلافه.
- هي وسيلتك لمعرفة حقوقك كمواطن.
- هي وسيلتك لمراقبة العمل الحكومي .

ما هي الميزانية العامة للدولة؟

- الميزانية العامة للدولة هي سجل يشمل الإيرادات المقدر تحصيلها والمصروفات المقدر إنفاقها خلال السنة المالية.
- وتبدأ السنة المالية في أول إبريل من كل عام وتنتهي بنهاية شهر مارس من العام التالي. وإذ لم يصدر قانون السنة المالية يعمل بالميزانية السابقة لحين صدوره ويصدر بذلك تعميم من وزير المالية.
- تعد الجهات التي تشملها ميزانية الدولة كل في حدود اختصاصه تقديرا لمصروفاتها تقدمه لوزارة المالية في مواعيد محددة لمناقشته ودراسته فنيا. كما ترسل نسخة من تلك التقديرات إلى الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط وديوان الخدمة المدنية لدراسته كل في حدود اختصاصه.

المصروفات العامة بالميزانية العامة للدولة تشمل أبواب الإنفاق التالية:	الإيرادات العامة بالميزانية العامة للدولة تشمل الأبواب التالية:
• الباب الأول: المرتبات • الباب الثاني شراء المستلزمات السلعية والخدمية • الباب الثالث: وسائل النقل والمعدات والتجهيزات • الباب الربع: المشارع الإنشائية • الباب الخامس: المصروفات الأخرى	• الباب الأول: إيرادات النفط والغاز • الباب الثاني: الضرائب على صافي الدخل والأرباح • الباب الثالث: الضرائب والرسوم على الممتلكات • الباب الربع: الضرائب والرسوم على السلع والخدمات • الباب الخامس: الضرائب والرسوم على التجارة والمعاملات الدولية (الجمارك) • الباب السادس: إيرادات الخدمات العامة • الباب السابع: الإيرادات والرسوم المتنوعة • الباب الثامن: الإيرادات الرأسمالية

أداء الاقتصاد الكويتي

- بلغ معدل النمو الاقتصادي الحقيقي في عام 2010 نحو 4٪ مقارنة بمعدل بلغ 2٪في العام 2009.
- كما بلغ معدل التضخم (معدل ارتفاع الأسعار) نحو 4٪.
- استقر سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار عند متوسط سعر صرف 3.64 دولار.
- بلغ عدد المتعطلين من السكان 17.3 ألف بمعدل بلغ 5.9٪ خلال العام 2010.

نتائج الحساب الختامي للعام المالي 2011/2010

- بلغ إجمالي الإيرادات العامة بميزانية الدولة 21,5 مليار دينار كويتي.
- تمثل الإيرادات النفطية نحو 93٪ من جملة الإيرادات العامة.
- في المقابل فإن الإيرادات الضريبية لم تزد حصتها عن 1,4٪ وهي نسبة ضئيلة جدا إذا قورنت بدول نفطية أخرى (النرويج مثلا) تصل فيها معدلات الحصيلة الضريبية لما يقارب 50٪ من جملة الإيرادات العامة.
- ولهذا تمثل عملية تنويع مصادر الإيرادات العامة مسالة أساسية بموازنة الكويت وذلك لحماية الأجيال القادمة وتقليل الاعتماد على النفط.
- في المقابل، بلغت المصروفات العامة للدولة نحو 16.2 مليار دينار كويتي، بزيادة قدرها 44,2٪ عن العام المالي 2010/2009.

الإيرادات العامة مقسمة وفقا للأبواب المختلفة 2011/2010		
البيان	القيمة بالمليون دينار	نسبة إلى إجمالي الإيرادات
الباب الأول: النفط الخام والغاز	19947.4	0.9
الباب الثاني: الضرائب على صافي الدخل	87.8	0.0
الباب الثالث: الضرائب والرسوم على الممتلكات	11.1	0.0
الباب الرابع: الضرائب والرسوم على السلع	2.8	0.0
الباب الخامس: الضرائب والرسوم على التجارة والمعاملات الدولية	218.4	0.0
الباب السادس: إيرادات الخدمات	566.6	0.0
الباب السابع: الإيرادات والرسوم المتنوعة	660.6	0.0
الباب الثامن: الإيرادات الرأسمالية	7.3	0.0
إجمالي الإيرادات العامة	21501.98	100.00

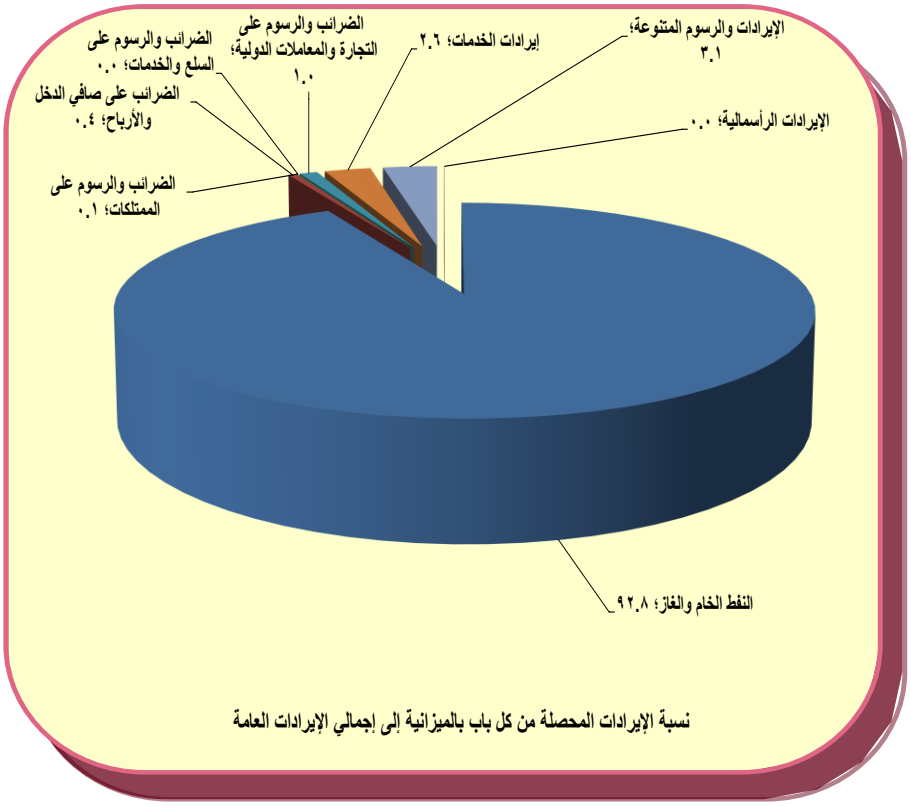

- بلغت جملة الرواتب بالباب الأول نحو 3.5 مليار دينار بما يمثل نسبة بلغت نحو 21.1٪ من جملة المصروفات العامة.

- بلغت معدلات الزيادة في الأجور نحو 7,3٪ مقارنة بالعام 2009/2010.

- في حالة إضافة باب الأجور في الجهات الملحقة والمستقلة وبعض عناصر الأجور في الباب الخامس، يصبح إجمالي الأجور نحو 5,7 مليار دينار أي ما يعادل 35٪ من جملة الإنفاق العام.

- يمثل الباب الخامس أحد الأبواب الهامة بالميزانية العامة للدولة لاشتماله على صور الدعم المختلفة التي تقدمها الدولة كدعم البنزين والطاقة ودعم العمالة بالمنشآت الخاصة وغيرها من صور الدعم.

- وقد بلغ المنصرف من هذا الباب نحو 8.2 مليار دينار كويتي أي نحو 50٪ من جملة المصروفات.

- بلغت النفقات الاستثمارية بالميزانية (الباب الثالث والرابع) نحو 1.8 مليار دينار كويتي بما يمثل نحو 11.3٪ من جملة المصروفات.

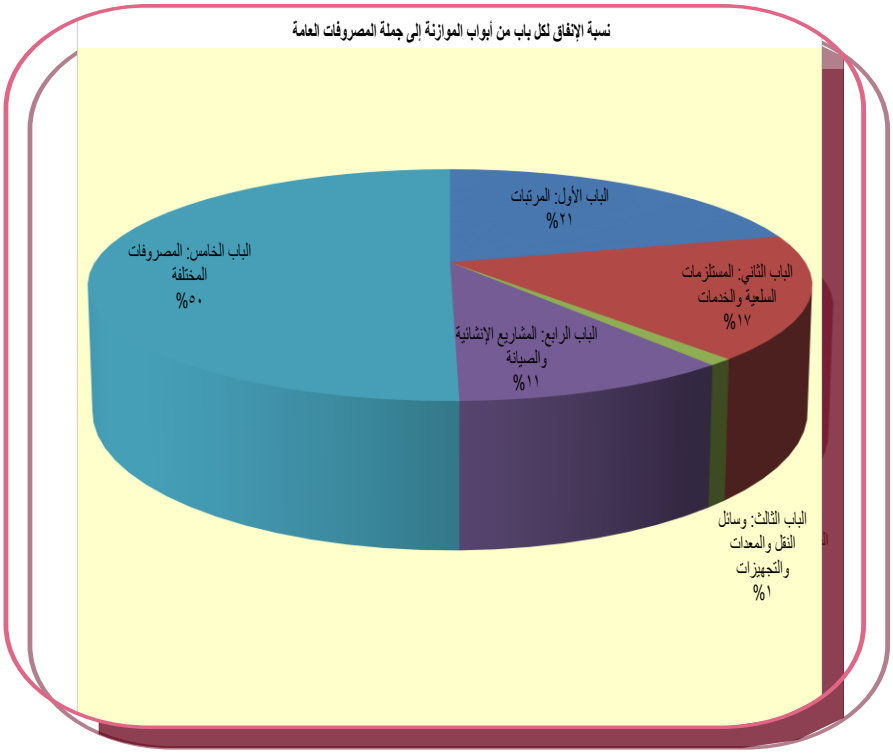

الإنفاق العام من واقع الحسابات الختامية للعام المالي 2011/2010

البيان	القيمة بالمليون دينار	نسبة إلى إجمالي المصروفات
الباب الأول: المرتبات	3423.2	21.1%
الباب الثاني: المستلزمات السلعية والخدمات	2791.9	17.2%
الباب الثالث: وسائل النقل والمعدات والتجهيزات	152.9	0.9%
الباب الرابع: المشاريع الإنشائية والصيانة	1688.1	10.4%
الباب الخامس: المصروفات المختلفة	8164.9	50.3%
جملة المصروفات العامة	16221.0	100.0

- بلغ حجم الإنفاق على الأجور (بمفهومها الموسع) والدعم بالميزانية العامة نحو 12.5 مليار دينار كويتي أي ما يعادل نحو 77,1٪ من جملة الإنفاق العام. وهو ما يؤكد على ضخامة فاتورة كل من الأجور والدعم على الميزانية العامة للدولة على حساب النفقات الاستثمارية الحافزة للنمو والتنمية الاقتصادية.

- اشتملت ميزانية العام المالي المنصرم 2011/2010 على العديد من برامج الدعم التي تمثل أحد أهم أولويات العمل الحكومي.

- فقد بلغ إجمالي الإنفاق الاجتماعي نحو 6,9 مليار دينار وهو ما يعادل نحو 42.2٪ من إجمالي الإنفاق العام.

- بلغ دعم منتجات البنزين والغاز نحو 0,9 مليار دينار في حين بلغ دعم خفض تكاليف المعيشة نحو 113 مليون دينار.

- كما بلغ الدعم المقدم للأفراد (يشمل منح الزواج، الاعفاء من القروض العقارية وفوائدها، والرعاية الاجتماعية) مبلغ 305 مليون دينار.

الإنفاق على برامج الدعم والإنفاق الاجتماعي في العام المالي 2011/2010

بيان	المبلغ بالمليون دينار	النسبة إلى إجمالي المصروفات بالميزانية
دعم للأفراد:	**305**	**2%**
منه:		
الرعاية الإجتماعية	130	
فوائد قروض عقارية	69	
منح زواج	13	
إعفاء من قروض عقارية	44	
علاج المواطنيين بالخارج	223	1%
دعم العمالة في القطاع الخاص	267	2%
المنحة الأميرية	1155	7%
دعم للمؤسسات الأهلية:	**5**	**0,03%**
منه:		
دعم مدارس خاصة	2	
دعم الصحف	0,481	
دعم عام:	**1047**	**6,5%**
منه:		
خفض تكاليف المعيشة	113	
دعم منتجات مكررة وغاز	933	
دعم الشركات	550	3,4%
إجمالي الإنفاق على برامج الدعم والإنفاق الاجتماعي	6855	42,2%

- كما بلغ دعم علاج المواطنين بالخارج مبلغ 223 مليون دينار.

- ساهمت الميزانية بدعم العمالة في القطاع الخاص بمبلغ 267 مليون دينار.

الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2012/2011

تتمثل أهم أهداف ميزانية العام المالي 2012/2011 فيما يلي:

- رفع كفاءة مستوى الخدمات العامة من تعليم وصحة وخدمات اجتماعية وترفيهية.
- تحقيق أعلى مردود اقتصادي واجتماعي من عمليات الإنفاق العام.
- المساهمة الفعالة في استيعاب العمالة الداخلة إلى سوق العمل.
- تشجيع العمالة الكويتية على الالتحاق بالقطاع الخاص مع ضمان المزايا المختلفة لهم.
- تنويع مصادر الإيرادات العامة وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية كمصدر رئيس للإيرادات العامة.
- الالتزام بحماية أصحاب المعاشات من خلال الالتزام الحكومي بسداد العجز الاكتواري لصناديق التأمينات الاجتماعية.

النفط وصناعاته يمثل مورد الميزانية الأساسي

الإيرادات العامة المتوقعة للعام المالي 2012/2011

- من المتوقع أن تصل جملة الإيرادات بالميزانية العامة للدولة للعام المالي 2012/2011 نحو 13,4 مليار دينار. تمثل الإيرادات النفطية منها نحو 91.5٪ بما يوازي 12,3 مليار دينار.

- من المتوقع أن تصل جملة الإيرادات الضريبية بنحو 269 مليون دينار.

- دائما ما تتحفظ الدولة في حساباتها الخاصة بالإيرادات الضريبية وإيرادات النفط كإجراء احترازي خشية التغيرات السلبية بهبوط أسعار النفط.

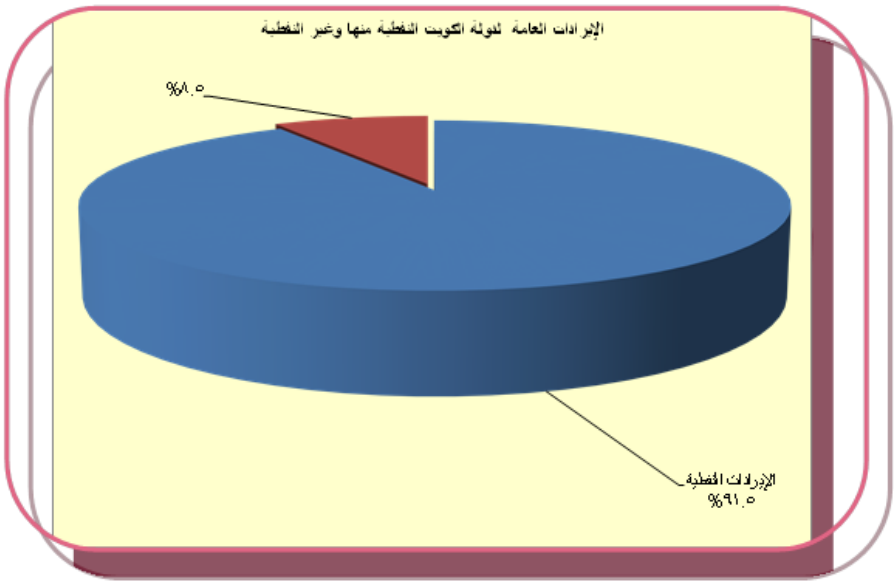

تقديرات ميزانية 2012/2011	القيمة بالمليون دينار
البيان	
الباب الأول: النفط الخام والغاز	12307.1
الباب الثاني: الضرائب على صافي الدخل والأرباح	52.5
الباب الثالث: الضرائب والرسوم على الممتلكات	11.5
الباب الرابع: الضرائب والرسوم على السلع والخدمات	2.1
الباب الخامس: الضرائب والرسوم على التجارة والمعاملات الدولية	202.4
الباب السادس: إيرادات الخدمات	662.4
الباب السابع: الإيرادات والرسوم المتنوعة	206.3
الباب الثامن: الإيرادات الرأسمالية	1.0
إجمالي الإيرادات العامة	13445.29

وزارة المالية
منظمة حكومية عصرية أكثر احترافية

المصروفات العامة المتوقعة للعام المالي 2012/2011

- بلغت جملة المصروفات المقدرة خلال العام المالي 2012/2011 نحو 19,5 مليار دينار.

- استحوذ الباب الأول الخاص بالرواتب والأجور على نحو 22,8٪ من مخصصات الميزانية حيث بلغت مخصصاته نحو 4.4 مليار دينار. بزيادة بلغت 29,4٪ عن العام المالي 2011/2010.
- كما شهدت مخصصات المشاريع الإنشائية والصيانة (الباب الرابع) زيادة ملحوظة بنسبة 44٪ مقارنة بالعام المالي المنصرم، حيث بلغت مخصصاته نحو 2,4 مليار دينار مقارنة بنحو 1,7 مليار دينار في العام السابق.
- شهد الباب الخامس والذي يشمل بصورة أساسية على مخصصات الدعم زيادة ملحوظة بلغت نحو 47٪ مقارنة بالمنصرف الفعلي في العام المالي 2011/2010، حيث وصلت مخصصات ذلك الباب إلى نحو 9,1 مليار دينار.
- كما شهدت بقية أبواب الميزانية زيادة ملحوظة سواء في باب المستلزمات السلعية والخدمية (زيادة 15,6٪) وكذا الباب الثالث بزيادة بلغت 2٪ عن ما تم صرفه بالفعل خلال العام المالي 2011/2010.

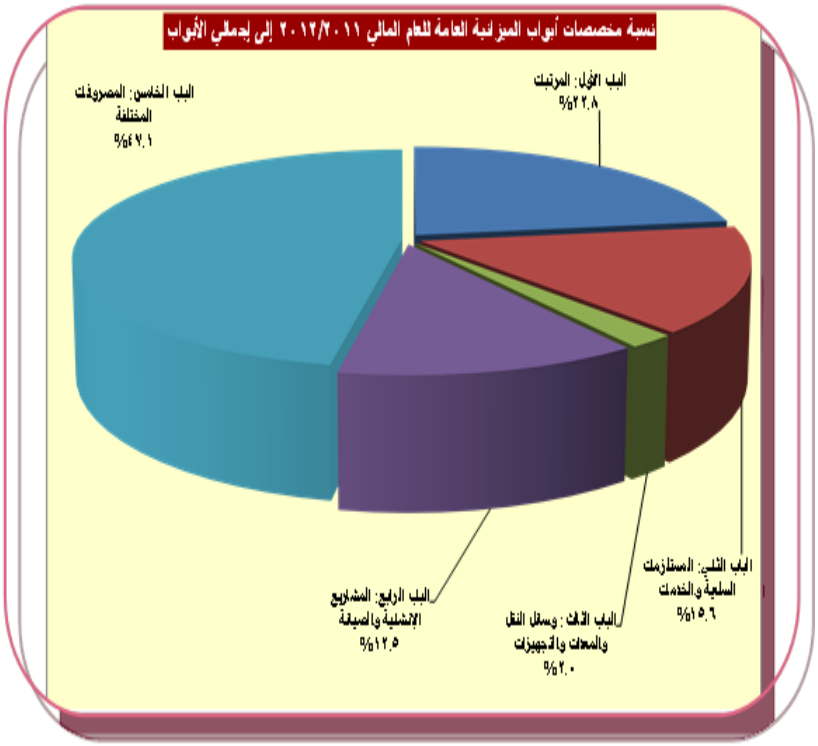

الإنفاق العام من واقع الحسابات الختامية للعام المالي 2011/2010		موازنة 2012/2011	
البيان	القيمة بالمليون دينار	نسبة إلى إجمالي المصروفات	القيمة بالمليون دينار	نسبة إلى إجمالي المصروفات
الباب الأول: المرتبات	3423.2	21.1%	4428.0	22.8%
الباب الثاني: المستلزمات السلعية والخدمات	2791.9	17.2%	3035.0	15.6%
الباب الثالث: وسائل النقل والمعدات والتجهيزات	152.9	0.9%	385.0	2.0%
الباب الرابع: المشاريع الإنشائية والصيانة	1688.1	10.4%	2430.8	12.5%
الباب الخامس: المصروفات المختلفة	8164.9	50.3%	9156.3	47.1%
جملة المصروفات العامة	16221.0	100.0	19435.0	100.0

برامج الدعم والإنفاق الاجتماعي بميزانية 2012/2011

- شهدت ميزانية العام 2012/2011 زيادات ملموسة في برامج الدعم المختلفة. كان أبرز تلك الزيادات ما خصص لبرنامج خفض تكاليف المعيشة عن المواطن الكويتي والذي شهد زيادة أكثر من 197٪ مقارنة بالعام المالي 2011/2010.

- كما شهدت مخصصات تنمية القوى العاملة زيادة بمعدل بلغ 111,2٪ وكذلك زادت إعانات البطالة (الباحثين عن العمل) بمقدار 48٪.
- كما استمر دعم العمالة الوطنية في الجهات غير الحكومية بمعدلات زيادة بلغت في مجملها 11,4٪ مقارنة بالعام المالي المنصرم.

- كما استمر الدعم الحكومي في الزيادة للمدارس الخاصة (زيادة بمعدل 9.2٪) وللصحف المحلية (زيادة بمعدل قارب 31٪).

- كما استمرت الدولة في تحمل أعباء التأمينات الاجتماعية من خلال تحمل العجز الاكتواري على نحو جعل تلك المخصصات تزيد بمعدل 39٪ تقريبا.

القيمة بالمليون دينار

بيان	2011/10	2012/11	معدل الزيادة %
التحويلات للأفراد	**256.58**	**325.41**	**26.8%**
الرعاية الاجتماعية	129.9	178.10	37.1%
فوائد قروض عقارية	68.8	69.98	1.8%
منح زواج	13.4	14.68	9.5%
إعفاء من قروض عقارية	44.5	62.65	40.9%
دعم المؤسسات الاهلية	**5.4**	**6.45**	**18.4%**
دعم المدارس الخاصة	2.7	3.00	9.2%
دعم الصحف المحلية	0.5	0.63	30.8%
م. أندية أنشطة رياضية	0.4	0.45	12.4%
نقابات جمعيات نفع عام	1.8	2.37	30.2%
إعانات عامة	**1046.7**	**1365.79**	**30.5%**
خفض تكاليف المعيشة	113.3	337.00	197.4%
دعم منتجات غاز مسال مبيعات محلية	933.4	1028.79	10.2%
تحويلات لهيئات ومؤسسات عامة	**1836.8**	**2548.01**	**38.7%**
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	1834.8	2546.01	38.8%
إعانات بيت الزكاة	2.0	2.00	0.0%
دعم العمالة الوطنية في الجهات غير الحكومية	**266.7**	**296.97**	**11.4%**
إعانة الباحثين عن العمل	1.0	1.50	48.2%
علاوة اجتماعية للعمالة الوطنية	140.9	164.00	16.4%
علاوة أولاد للعمالة الوطنية	16.0	16.70	4.5%
تنمية القوى العاملة	0.8	1.60	111.1%
أخرى	2.7	4.77	76.6%
علاوة غلاء معيشة	105.3	108.40	2.9%

الإنفاق على الخدمات العامة والاجتماعية بميزانية 2012/2011

- بلغت مخصصات الميزانية الموجهة للإنفاق على الخدمات التعليمية وخدماته نحو 12٪ من جملة مخصصات الميزانية، كما بلغت مخصصات قطاع الصحة نحو 7٪.

- النسبة الأكبر من مخصصات الميزانية لهذا العام تذهب لخدمات التكافل الاجتماعي والشئون الاجتماعية، إذ بلغت تلك النسبة نحو 19٪ من جملة مخصصات الميزانية. وهو ما يؤكد التزام دولة الكويت بمساندة المواطن وتوفير حياة كريمة له ومساندة كافة فئات المجتمع المختلفة.

- كما تولي الدولة أهمية قصوى للخدمات الأخرى التي تمس حياة الفرد كخدمات المياه والكهرباء والتي بلغت مخصصاتها 18,6٪ من جملة مخصصات هذا العام المالي.

- كما تولي الدولة أهمية قصوي لخدمات الأمن والعدالة والدفاع بمخصصات وصلت إلى نحو 7.4٪ من جملة الإنفاق العام.

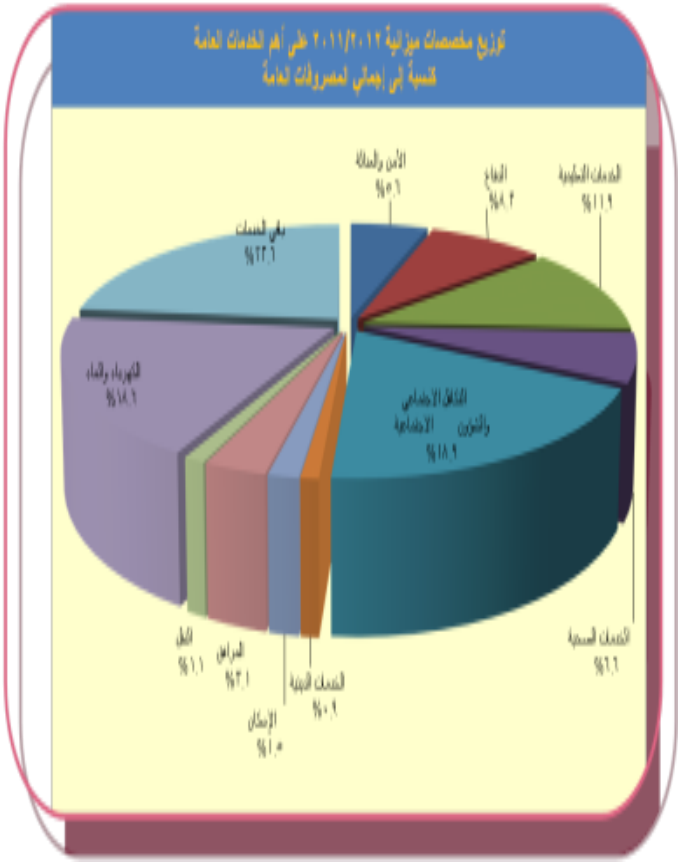

- **الملاحظ أيضا على مخصصات ميزانية العام الحالي أنها شهدت زيادات مضطردة في الإنفاق على الخدمات المقدمة للأفراد. حيث بلغت الزيادة في المخصصات للأمن والعدالة بنحو 19٪، في حين زادت المخصصات الاجتماعية بأكثر من 40٪.**

- **وشهدت المخصصات الموجهة للخدمات التعليمية والصحية زيادة بمعدل 41,6٪ و19,6٪ على الترتيب.**

- **بالمثل شهدت خدمات النقل والمواصلات طفرات في الإنفاق بمعدلات 167,4٪ و نحو 40٪ على التوالي. وهو ما يعكس اهتمام الدولة بتطوير تلك الخدمات في إطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.**

- **كما زادت المخصصات للخدمات الاقتصادية بصورة ملموسة منها زيادة قدرها 68,4٪ لخدمات الزراعة والثروة السمكية، وكذلك خدمات الكهرباء والماء بمعدل 6.1٪.**

معدلات الزيادة في الإنفاق على الخدمات العامة والاجتماعية والاقتصادية العام المالي الحالي مقارنة بالعام المنصرم (القيمة بالمليون دينار)

البيان	2011/2010	ميزانية 2011/2010	معدل الزيادة (%)
الأمن والعدالة	918.4	1092.9	19.0%
الخدمات الإجتماعية، منها:	5182.5	7264.6	40.2%
الخدمات التعليمية	1632.8	2311.5	41.6%
الخدمات الصحية	1070.7	1280.5	19.6%
التكافل الاجتماعي والشئون الاجتماعية	2479.0	3672.6	48.1%
خدمات المجتمع، منها:	1018.6	1290.2	26.7%
الخدمات الدينية	151.9	173.6	14.3%
الإسكان	264.4	292.2	10.5%
المرافق	437.8	600.8	37.2%
الخدمات الاقتصادية، منها:	4666.9	5215.1	11.7%
النقل	77.0	205.9	167.4%
المواصلات	128.1	179.1	39.8%
الكهرباء والماء	3409.0	3615.3	6.1%
الزراعة والثروة السمكية	76.8	129.3	68.4%

الرؤية المستقبلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية: الكويت عام 2035

- تبنت الحكومة الكويتية استراتيجية تنموية حتى العام 2035 لتحقيق الأهداف التالية:
- زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم تحسين جودة الحياة للمواطن الكويتي
- تنمية وتطوير القطاع الخاص
- دعم التنمية البشرية والاجتماعية
- تطوير السياسات السكانية
- الإدارة الحكومية الكفء
- لتنفيذ تلك الرؤية الاستراتيجية تبنت الحكومة خمس خطط خمسية. تبدأ الخطة الخمسية الأولى في عام 2010 وتنتهي عام 2014.
- في عام 2010/2011، تم إنفاق 2.5 مليار دينار لتنفيذ مشروعات خطة التنمية بما يمثل 15٪ من جملة الإنفاق العام خلال ذلك العام.
- في العام المالي 2011/2012 من المتوقع أن يتم تنفيذ 1200 مشروع تنموي في ضوء خطة التنمية.
- من المشروعات الهامة في مخطط التنمية إنشاء مجموعة من المدن بالمشاركة مع القطاع الخاص مثل مدينة الخيران الجديدة، مدينة صباح الأحمد، مدينة جابر الأحمد، مدينة سعد العبدلله ومدينة جديدة شمال غرب الصليبيخات.
- من المشروعات الهامة أيضا تطوير قطاع الخدمات الصحية وخدمات الإنترنت.

الأداء الاقتصادي المتوقع في العام 2012

- من المتوقع أن يحقق الاقتصاد معدل نمو نحو 4,7٪ مدعوما بارتفاع أسعار النفط.
- من المتوقع أن يتخطى معدل التضخم حاجز 5٪ في ظل السياسة المالية التوسعية للحكومة وتبني خطط التنمية الاقتصادية وارتفاع الأسعار العالمية للسلع المختلفة، خاصة في ظل التوجه الجديد نحو إقرار زيادات أخرى في الرواتب.